

Distr.: General
10 September 2009
Arabic
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة الرابعة والأربعون

محضر موجز للجلسة ٨٩٢ (غرفة الاجتماعات ب)

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيدة نويباوير (المقررة)

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الدوري الرابع المقدم من أذربيجان

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى: Chief, Official Records, Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.



الجنس. لقد حلل الفريق الميزانية الحكومية لعام ٢٠٠٦ من منظور جنساني وأعد توصيات، ووضع مواد للدعوة عن الميزنة المراعية لنوع الجنس ونظم دورات تدريبية معنية بالميزنة المتعلقة بنوع الجنس للموظفين الحكوميين والبرلمانيين. لقد كان للميزنة المتعلقة بنوع الجنس أثر مباشر في المساواة بين الجنسين في البلد.

٤ - وأضافت قائلة إن اللجنة الحكومية قد قدمت تعديلا لقانون الأسرة لجعل السن الدنيا لزواج المرأة والرجل متساوية. لقد بين أعضاء اللجنة الدائمة المعنية بالسياسة الاجتماعية التابعة للبرلمان أنه سيُسنّ أثناء الدورة البرلمانية في أواخر ٢٠٠٩.

٥ - وقالت إن اللجنة الحكومية قد صاغت مشروع قانون لمنع العنف المنزلي، ينص على إنشاء الملاجئ وتقديم المشورة وخدمات إعادة التأهيل والدعم للضحايا من النساء، ومعاينة المرتكبين وجمع البيانات عن العنف المنزلي. وقد أُسند إلى خبراء دوليين وضع استراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة تكون مرافقة للتشريعات. وكانت المبادرة مشار مناقشات كثيرة، ووضعت مواد وأصدِرت ونُشرت تتعلق بالدعوة والتغيير السلوكي وتشمل معلومات عن العنف وكيفية القضاء عليه. لقد كانت شخصيات عامة مشهورة من الذكور، ومنهم بطل في الألعاب الأولمبية، وكاتب مشهور، وموسيقي مشهور، وعضو في البرلمان، من دعاة محاربة العنف المنزلي. وُثت على التلفزيون إعلانات من قبل الخدمة العامة تدعو إلى بلوغ نهاية للعنف ضد المرأة، واضطُع بشحث الوعي في المدارس وفي المنتديات العامة. وبعد ذلك، حدثت زيادة في عدد حالات العنف المنزلي التي أبلغت النساء عنها.

٦ - وواصلت القول إنه تتلقى اللاجئات والمشردون داخليا مجموعة شاملة من الخدمات، بما في ذلك زيادة فرص

نظرا إلى غياب السيدة جبر، تولت الرئاسة السيدة نويابوير، المقررة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الدوري الرابع المقدم من أذربيجان (CEDAW/C/AZE/4) والإضافة ١؛ CEDAW/C/AZE/Q/4 والإضافة ١)

١ - بدعوة من الرئيسة، جلس أعضاء وفد أذربيجان إلى مائدة اللجنة.

٢ - السيدة حسينوفا (أذربيجان): قالت، وهي تعرض التقرير الدوري الرابع المقدم من أذربيجان (CEDAW/C/AZE/4 و CEDAW/C/AZE/4/Add.1)، إن اللجنة الحكومية المعنية بشؤون الأسرة والمرأة والطفل، وهي هيئة حكومية تسند إليها حقيقية وزارية والهيئة الوطنية المسؤولة عن صياغة وتوحي السياسة الحكومية فيما يتعلق بجميع جوانب تعزيز وحماية حقوق المرأة، وتمكين المرأة وتنفيذ الاتفاقية، قد أنشئت في ٢٠٠٦. يدل وجود اللجنة على الإرادة السياسية لدى الحكومة على تحقيق المساواة بين الجنسين. وقبل إنشاء اللجنة كانت الهيئة المناولة لقضايا المرأة استشارية فقط. وفي أعقاب دراسة التقرير السابق المقدم من أذربيجان كانت توصيات اللجنة منشورة على نطاق واسع باللغة الأذربيجانية بين الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام والجمهور.

٣ - وواصلت القول إن نظاما ناجحا للميزنة المتعلقة بنوع الجنس قد أنشئ لضمان التخصيص العادل للموارد المالية الحكومية. وأنشأت اللجنة الحكومية والفريق القطري التابع للأمم المتحدة فريقا للمبادرة معنيا بالميزنة المتعلقة بنوع

١٠ - وقالت إن ثمة مثالا على التعاون الناجح بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية، وهو مشروع مشترك بين اللجنة الحكومية ومؤسسة هـ. اليف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ويدعى "القران الحادي والعشرون دون العنف ضد المرأة". وأهدافه الرئيسية هي إتاحة فرص إضافية لأن تتمتع المرأة بحقوقها، وزيادة مشاركتها في المجتمع ومنع العنف والزواج المبكر والحد من الآثار السلبية لهذه الظواهر في الجيل القادم، وحماية المرأة والطفل من العنف المتري والتوعية بالقضايا الجنسانية.

المواد ١ إلى ٦

١١ - **السيدة باتن:** سألت عما إذا كان التدريب بشأن الاتفاقية يجري لأعضاء الهيئة القضائية والأشخاص العاملين في إنفاذ القانون، بخاصة بشأن التمييز المباشر وغير المباشر. واستفسرت عما إذا كانت النساء يقدمن شكاوى أكثر إلى المحاكم وأمين المظالم مؤخرا.

١٢ - وقالت إن من المفيد أن نسمع المزيد عن مشاركة المجتمع المدني والمنظمات النسائية غير الحكومية والبرلمان في إعداد التقرير. هل قُدم التقرير إلى البرلمان وهل ستعرض الملاحظات الختامية على البرلمان أيضا؟

١٣ - وواصلت القول إن بعض القوانين التمييزية لا تزال مدرجة في الكتب في أذربيجان. ومما سيبحث على التقدير تلقي معلومات عن خطط الحكومة لاستعراض تلك التشريعات وإدخال التعديلات الضرورية. وتود أن تعرف مدى تيسير الحكومة لوصول المرأة إلى العدالة القانونية وأن تحصل على معلومات عن وجود نظام حكومي للإعانة القانونية.

١٤ - **السيد برون:** طلب الحصول على تأكيد أن للقانون الدولي الغلبة في حالة حدوث تباينات وتضاربات بين القانون الدولي والقانون المحلي. واستفسر عما إذا كانت قد نشأت

الوصول إلى التعليم والعمل، وتعميق الوعي فيما يتعلق بالعنف. ومعدل الفقر في صفوف المشردين داخليا قد حُفِّض من ٧٤ في المائة إلى ٣٥ في المائة. وتحسنت الظروف المعيشية للاجئين والمشردين داخليا تحسنا كبيرا.

٧ - وأردفت قائلة إن الجماعات الضعيفة اجتماعيا، مثل الفتيات دون سن العشرين والأمهات الوحيدات والمعوقات وغيرهن، هدف استراتيجية للعمل أقرها الرئيس في ٢٠٠٧. تقتضي الاستراتيجية توفير التدريب الوظيفي ودراسة الأسباب الكامنة في أساس البطالة عن العمل. وتزايدت أعداد صاحبات المشاريع في الزراعة والسياحة والرعاية الصحية وحياسة السجاد ومجالات أخرى، بدعم من البرنامج الحكومي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لمناطق أذربيجان. ووفرت مراكز التدريب لأصحاب المشاريع المشورة فيما يتعلق بخطط العمل التجاري والتسويق والتدريب.

٨ - وواصلت القول إن عدد النساء المنخرطات في السياسة قد زاد. ثمة الآن أربع وكيلات وزارة ورئيسة واحدة للجنة حكومية على المستوى الوطني. وشهدت سنة ٢٠٠٨ المؤتمر الوطني الثالث لنساء أذربيجان، الذي حضرته ٢٠٠٠ امرأة من أنحاء البلد وأيضا نساء قياديات من الخارج. وعُقدت أيضا مؤتمرات النساء في الفنون والمحاميات وصاحبات المشاريع. ومؤخرا عُقد أول منتدى للصحفيات.

٩ - وأردفت قائلة إن أنشطة التوعية قد نُظمت لاجتثاث القوالب النمطية الجنسانية بين الشباب ولإعلام المرأة الريفية بحقوقها. وقد تلقى التعليم اهتماما خاصا. كل سنة يُرصد التحاق الفتيات على كل مستويات التعليم ويجري تحليل الاتجاهات. بعد ذلك تركز جميع الهيئات الحكومية ذات الصلة على المناطق التي تكون فيها نسبة الفتيات المسجلات في الجامعات منخفضة. وتعبأ جميع القطاعات فورا لتعزيز التعليم لجميع النساء.

١٨ - السيد غوربانوف (أذربيجان): قال إنه تُشن حاليا حملة لزيادة الوعي بأحكام الاتفاقية بين مسؤولي إنفاذ القانون وموظفي وزارة العدل. وفيما يتعلق بالتجاء المرأة إلى العدالة، من الممكن فعلا للمرأة أن تقدم دعاوى تتعلق بالتمييز إلى المحاكم، كما فعلت بنجاح امرأة قد فصلت من عملها حينما أصبحت حاملا.

١٩ - وواصل القول إن بعض ما يبدو أحكاما تمييزية من قوانين أذربيجان، مثل الأحكام المتعلقة بإعفاء المرأة من الخدمة العسكرية والزواج وحمايتها من الطلاق وهي حامل، تدابير إيجابية فعلا يُقصد بها حماية المرأة. ولأحكام الاتفاقيات الدولية الأسبقية على القوانين الوطنية.

٢٠ - وقال إنه أُجري في ١٥ آذار/مارس من تلك السنة استفتاء لتعديل دستور أذربيجان؛ ويشمل الدستور الجديد أحكاما تحمي حقوق المرأة والطفل وتمنح الحصانة لأفراد معينين. إن الإحالات إلى الاتفاقيات الدولية، وإلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على نحو خاص، في كل من المحاكم وتشريعات أذربيجان، من شأنها أن تستمر في الزيادة بازدياد الوعي بتلك الصكوك الدولية.

٢١ - وواصل القول إنه ستبعب أفضل الممارسات في اختيار وتدريب القضاة والمدعين العامين، وإنه ينبغي أن تشير القرارات القضائية إلى المعايير الدستورية. في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بدأ نفاذ القوانين الجنائية والمدنية والإجرائية الجديدة التي صيغت لإدراج المعايير المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية. ويجري أيضا منذ ٢٠٠٠ الإصلاح القضائي وقد عزز الثقة العامة بنظام العدالة. ومن الإصلاحات القيام بزيادة عدد المحاكم الاستثنائية، ما يسر سبل وصول المتقدمين للشكاوى. وفضلا عن ذلك، توفر الدولة عيادات الإعانة القانونية الخاصة للأشخاص الضعفاء بدعم من الهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية. وتتاح للمرأة سبل

في الممارسة العملية حالات فيها تم الرجوع إلى الاتفاقية ونُحّي القانون الوطني. وطلب أيضا تلقي معلومات عن كيفية كفالة عدم تأثير الهيئة القضائية بالضغط من طرف أقوى في قضية ما.

١٥ - وقال إن مصادر غير حكومية أبلغت بأن خطاب وحملات الكراهية ضد المرأة السحاقية والمرأة ذات النشاط الجنسي مع الجنسين والمرأة التي تغير جنسها من رجل إلى امرأة شائعة إلى حد كبير. ويرغب في معرفة التدابير التي تُتخذ لمكافحة هذه الظواهر.

١٦ - السيدة شيمونوفيتش: قالت إنها تود أن تعرف ما إذا كانت للاتفاقية في الحقيقة أسبقية على التشريعات الوطنية في حالة التضارب بين الاثنتين. وعلى الرغم من أن القانون الجديد الخاص بالمساواة بين الجنسين يستحق الثناء ومهم للتنفيذ الكامل للاتفاقية، لا تتفق بعض أحكامه، مثل اختلاف سن الزواج للمرأة والرجل، مع الاتفاقية. من دواعي النفع أيضا الحصول على مزيد من الإيضاح بشأن الآليات الوطنية القائمة للتسجيل بإجراء تغييرات في التشريعات غير المتمشية مع الاتفاقية. وأخيرا، استفسرت عن كيفية شروع المرأة في السعي للحصول على الحماية القانونية من التمييز القائم على أساس الجنس، نظرا إلى أن القانون الجديد الخاص بالمساواة بين الجنسين لا يشمل أي حكم يتعلق بالانتصاف القانوني.

١٧ - السيدة حسينوفا (أذربيجان): قالت إن التدريب الرامي إلى زيادة التوعية بالاتفاقية قد وُفر للشرطة وموظفي المحاكم بعض الوقت بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. لقد جمع مؤتمر رئيسي معني بقضايا حقوق المرأة التي تتراوح من العنف المتزلي إلى الزواج المبكر، وعُقد عشية المؤتمر الثالث للمرأة الأذربيجانية، مشاركات من كل من المجتمع المدني والحكومة.

٢٥ - السيدة نوبياوير: قالت، وهي تشير بارتياح إلى مدى تعزيز الهيئة الوطنية للمساواة بين الجنسين، إنها تود تلقي معلومات أكثر تحديدا عن الأهداف والغايات الملموسة في تنفيذ خطة العمل الوطنية لقضايا الأسرة والمرأة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢، وأيضا عن التدابير المتوخاة لتحقيقها. وعمّا إذا كان نظام للإبلاغ المنتظم بتنفيذ الخطة قد وضع. ومن المفيد أيضا الحصول على مزيد من المعلومات الملموسة عن خطة العمل الوطنية لحماية حقوق الإنسان. هل وضعت أهداف محددة المدة لتنفيذها، وهل يمكن أن يُعطى تقدير للميزانية المخصصة لتنفيذها؟

٢٦ - وواصلت القول إن البرنامج الحكومي الخاص بالحد من الفقر والتنمية المستدامة كان، وفقا لتقرير الدولة الطرف، أحد البرامج الكثيرة التي أدرج فيها منظور المساواة بين الجنسين؛ من المفيد معرفة المزيد عن التدابير الملموسة المتوخاة في ذلك البرنامج التي تؤدي إلى المساواة الفعلية بين الجنسين، وأيضا ما إذا كانت أي هياكل برلمانية لتعزيز المساواة بين الجنسين قائمة.

٢٧ - وأردفت قائلة، وهي تتناول المادة ٤ من الاتفاقية، إن ما تدعى التدابير الإيجابية التي يقصد بها حماية المرأة لا يمكن أن تُعتبر تدابير خاصة مؤقتة، نظرا إلى أنها لا تمثل لمبدأ المساواة بين الجنسين، كما أنها لا يمكن أن تعتبر في مصلحة المرأة، كما هو الأمر في حالة الخيار الأسبق لسن الإحالة على تقاعد المرأة، ما يمكن أن يؤدي إلى تلقي معاشات تقاعدية أقل وموارد أقل لحياة كريمة في مرحلة لاحقة من الحياة. وبالمثل، لم توفر على أي نحو من الأنحاء السن الدنيا المختلفة لزواج المرأة والرجل الحماية لحقوق الإنسان للمرأة. وأعربت عن القلق من إمكانية خلط الدولة الطرف بين مفهوم التدابير الخاصة المؤقتة ومفهوم المساواة أمام القانون، نظرا إلى أن التقرير ألمح، على سبيل المثال، إلى العضوية في الأحزاب السياسية باعتبارها مثالا على الأولى بينما هي في

الوصول إلى العدالة في حالة رغبتهم في عرض دعاوى بعينها على المحاكم.

٢٢ - السيدة حسينوفا (أذربيجان): قالت إن قضية اختلاف السن الدنيا لزواج الرجل والمرأة، وهي القضية التي كان من العسير تناولها، يجتمل احتمالا كبيرا جدا أن تُسوى في الدورة البرلمانية في وقت لاحق من هذه السنة. وفيما يتعلق بالشكاوى المقدمة إلى المحاكم عرضت بضعة آلاف شكوى، يتعلق معظمها بالملكيات، ومنها عرضت نساء شكاوى بنسبة صغيرة. لقد وضعت اللجنة الحكومية المعنية بشؤون الأسرة والمرأة والطفل نظاما حرا للإعانة القانونية للنساء اللواتي يحتجن الدعم المالي أو المساعدة في ملء الاستمارات.

٢٣ - وأشارت، وهي تتناول خطاب الكراهية ضد الأقليات الجنسية، إلى أن ذلك الخطاب حدث في الصحف الشعبية والخاصة، وأنه كان لتلك المنشورات الحق في الإعراب عن آرائها بحرية. ولكن الخطاب التمييزي لم ينشر أبدا في الصحف الحكومية، وقد أنشأ رئيس الجمهورية مجلسا خاصا لدراسة تلك الظواهر في الصحافة عموما، وسيكبح يقينا استعمال عبارات الكراهية تلك.

٢٤ - السيد غوربانوف (أذربيجان): قال إن ثمة عددا كبيرا من الصحف في أذربيجان تتمتع هي كلها بحرية كاملة في الإعراب عن الرأي. وهو ليس على علم بأي شكاوى من خطاب الكراهية قيد النظر؛ بيد أنه كان لدى الصحفيين حرية كاملة في الإعراب عن آرائهم فيما يتعلق بأي فئة من الأشخاص، وليس الأقليات الجنسية فقط. وقد يكون من الممكن تناول المسألة، بدلا من ذلك، من وجهة نظر الأخلاق المهنية، بتحديد ما إذا كان افتراء، وهو جريمة جنائية بموجب قانون أذربيجان، قد اقترُف.

أهمية الحق في الحفاظ على سرية هذه الفحوص واستفسرت عما إذا كان من الممكن أن يصبح الفحص تطوعيا وليس إلزاميا.

٣١ - وأشارت، وهي تناول قضية اللاجئ، الذين تشكل النساء ٥٠ في المائة منهم في أذربيجان، إلى أن العنف ضد النساء من قِبَل أزواجهن ينبغي أن يُعترف بأنه شكل من أشكال الاضطهاد، ما يجعل النساء الأجنيات ضحايا العنف المتزلي يستحقن مركز اللاجئات. وأخيرا، تود أن تعرف ما إذا كانت خطة عمل محددة لمساعدة النساء المعوقات قد تُؤخّيت.

٣٢ - السيدة شيمونوفيتش: قالت إنها تود أن تتلقى مزيدا من الإيضاح فيما يتعلق بالتدابير التمييزية الإيجابية مثل عمري الزواج المختلفين للنساء والرجال، وعلاقتها بالتدابير الخاصة المؤقتة بموجب المادة ٤. وتساءلت عن أشكال العنف التي يتناولها قانون العنف المتزلي، وطلبت تلقي تفاصيل إضافية حول العملية البرلمانية خلف القانون. هل يوجد أي جهاز محدد لتنسيق السياسة الوطنية المتعلقة بالعنف ضد المرأة، أو هل ستكون اللجنة الحكومية مسؤولة عن القيام بذلك؟

٣٣ - وقالت إن من المهم النظر عن كثب إلى البيانات الإحصائية، حيثما توفرت، عن النساء اللواتي يقتلن عمدا شركاؤهن أو شركاؤهن السابقون، بغية منع حالات الوفاة تلك التي يمكن تفاديها. وفي هذا الصدد، تود أن تعرف ما إذا كانت التشريعات ستتوخى إصدار أوامر الحماية والملاجئ والخطوط الهاتفية المباشرة مدة ٢٤ ساعة في اليوم وغيرها من التدابير ذات الصلة. وأخيرا، أُنْتُ على الدولة الطرف المقدمة للتقرير على حملتها الإيجابية الخاصة بالعنف ضد المرأة، وهي الحملة التي ينبغي أن يتبناها إقرار القانون ذي الصلة وخطة العمل الوطنية.

الواقع مثال على الأخيرة. وطلبت تلقي مزيد من الإيضاح فيما يتعلق باستعمال التدابير الخاصة المؤقتة في سياسات الحكومة، على وجه الخصوص فيما يتعلق بالتشريعات الخاصة بالانتخابات. وإذا رفضت الحكومة تطبيق تلك التدابير في تلك الحالة، فما هي أسباب عدم القيام بذلك؟

٢٨ - السيدة اميلين: استفسرت عما إذا كان توافق في الآراء قائما بين الجهات الحكومية صاحبة المصلحة على مشروع القانون الخاص بمنع العنف المتزلي الذي سيجري النظر فيه في الدورة البرلمانية القادمة. ومن المفيد أيضا معرفة نوع العنف الذي سيتصدى له القانون، وأن يُعرف تحديدا ما إذا كانت مسألة الاغتصاب، بما في ذلك الاغتصاب في إطار علاقة، ستُستعرض. وبالإضافة إلى ذلك، تقدّر تلقي مزيد من المعلومات عن التدابير التي ستتخذ ضد الزوج العنيف، بما في ذلك إمكانية إصدار أمر بالحماية. هل جعل قانون أذربيجان تلك الشكاوى تحظى بالأولوية الملحة؟ هل توخت الدولة إنشاء شبكة بين جميع الأطراف المعنية، سواء المتعلقة بالشرطة أو العدالة أو الخدمة الاجتماعية، للرد بفعالية أكبر على العنف ضد المرأة؟ وأخيرا، استفسرت عما إذا كان مشروع "القرن الحادي والعشرون دون العنف ضد المرأة"، الذي ستحين نهايته في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، قد أسفر عن أي نتائج ملموسة؟

٢٩ - السيدة موريللو دي لا فيغا: لاحظت أن مشروع القانون الهام الخاص بمنع العنف المتزلي لم يُقرّ لأن العنف داخل الأسرة يُعتبر أمرا خاصا في أذربيجان. وكانت للدولة الطرف فرصة اتخاذ نهج مختلف بتناول المسألة باعتبارها أمرا عاما.

٣٠ - وأكدت، وهي تشير باستياء إلى حالة فتاة تبلغ السادسة عشرة من العمر وكشف مصدر للأنباء عن اسمها ونتائج فحوص مرض فيروس نقص المناعة البشرية، على

القضائي. ويبدو أيضا أن الأحكام الصادرة لا تعكس حدة الجريمة. ما هي الخطوات المتخذة لزيادة وعي أفراد إنفاذ القانون وأعضاء الجهاز القضائي؟

٣٨ - وقالت إن وجود ملجأ حكومي واحد فقط لضحايا الاتجار بالأشخاص قادر على إيواء ٤٥ امرأة فقط يعني أن الضحايا يواجهن مشاكل في تلقي المساعدة وأنهن تعرضن هن أنفسهن أيضا للتوقيف. وفي الحقيقة حوالي ١٢ في المائة فقط من الضحايا قد أودعن الملجأ. هل لدى الحكومة خطط محددة لافتتاح مزيد من الملاجئ، وهل ملاجئ المنظمات غير الحكومية جاهزة؟

٣٩ - السيدة راسخ: رحبت بالتقدم الذي أحرزته أذربيجان في تمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين. وفيما يتعلق بالمادة ٦، ترغب في معرفة مدى تركيز خطة العمل الخاصة بالاتجار بالأشخاص على المرأة، وهي مشكلة خاصة نظرا إلى أن أذربيجان هي بلد الأصل وبلد المرور العابر، ومدى الاستغلال الجنساني. و، وهي تشير إلى أن مقاضاة المتجرين بالأشخاص هامة جدا، عن الأحكام الصادرة المفروضة على المتجرين وعلى الذين حملوا النساء على البغاء. وأخيرا، ما هو مركز التدابير الوقائية المتخذة للحد من الاتجار بالأشخاص، مثل مبادرات تخفيف عبء الفقر والتدابير الرامية إلى توفير فرص العمل للنساء؟

٤٠ - السيدة حسينوفا (أذربيجان): قالت إن لجننتين برلمائيتين تقومان بتناول حقوق المرأة، واحدة تناول القضايا الاجتماعية والأخرى تناول حقوق الإنسان. وتغطي كل منهما طيفا كاملا من الشواغل وتعمل عن كثب مع السلطات الحكومية ذات الصلة. وتشارك اللجنتان مشاركة نشيطة في صياغة التشريعات الجديدة الخاصة، على سبيل المثال، بالعنف المنزلي.

٣٤ - وعمّا إذا كان تعريف العنف الذي حان وقت اعتماده سيقصر على العنف المنزلي أو سيكون أوسع. هل تعاونت الحكومة مع المنظمات غير الحكومية في تطبيق أحكام الاتفاقية؟ وأخيرا، وهي تشير إلى وجود تشريعات خاصة بالأسرة والأطفال المعوقين، عمّا إذا كانت الحكومة قد وضعت أي برامج للنساء المعوقات.

٣٥ - السيدة شيمونوفيتش: طلبت تلقي إيضاح حول تدابير التمييز الإيجابي والتدابير الخاصة المؤقتة التي يشير التقرير إليها، ما يبدو أنه مقتصر على العضوية في المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية والنقابات العمالية. وعمّا إذا كانت التشريعات التي لم يُبت فيها حول العنف ضد المرأة تقتصر على العنف المنزلي أو أنها تشمل جميع أشكال العنف، وعن محتويات السياسة الوطنية المتعلقة بالعنف. هل توجد هيئة منسّقة؟ هل تتاح بيانات عن العنف ضد النساء، وعلى وجه الخصوص النساء اللواتي قتلهن عمدا أزواجهن أو شركاؤهن السابقون؟ هل أوامر الحماية جاهزة وإن لم تكن كذلك، هل هي متوخاة في التشريعات الجديدة؟

٣٦ - وقالت إنها ترحب بتلقي مزيد من المعلومات عن الملاجئ، وخصوصا عمّا إذا كانت منظمات غير حكومية وأيضا الحكومة تدير ملاجئ وعمّا إذا كان التمويل الحكومي متاحا، وعمّا إذا كان الخط الهاتفي المباشر مدة ٢٤ ساعة في اليوم متوفرا. وأخيرا، ترحب بالحملة التي شُنت مؤخرا لزيادة الوعي بالعنف ضد المرأة، والتي ينبغي أن تتبعها تشريعات مناسبة وخطط للعمل.

٣٧ - السيدة أوري: رحبت بإلقاء القبض خلال ٢٠٠٦-٢٠٠٧ على ١٦٧ شخصا فيما يتعلق بالاتجار بالأشخاص. ولكن اللجنة قد تلقت معلومات تشير إلى أن سياسة الحكومة الخاصة بالاتجار غير فعالة نظرا إلى نطاق المشكلة والفساد المنتشر بين أفراد إنفاذ القانون والجهاز

- ٤٦ - وأضافت قائلة إن وزارة الداخلية تقدم تقارير سنوية إلى البرلمان عن حالات الاتجار بالأشخاص والعنف المتزلي، وهما قضيتان تُحملان محمل الجد.
- ٤٧ - السيد زالوف (أذربيجان): قال إن جهود مكافحة الاتجار بالبشر مستمرة. بمقتضى مرسوم رئاسي مؤرخ في ٢٠٠٥، في أعقابها اعتُمدت خطط عمل لمكافحة الاتجار. وبالإضافة إلى ذلك، يجري أيضا تنفيذ مبادرات دولية ومبادرات منظمات غير حكومية. لقد اعتُمدت تشريعات واتخذت مبادرات لتحديد هوية الضحايا عن طريق أنشطة التوعية الرامية إلى توفير إعادة التأهيل، بما في ذلك الفرص التعليمية والمساعدة الطبية. ويجري إنشاء قاعدة بيانات محوسبة حديثة، ستشمل بيانات القياس الإحيائي. ويجري الاضطلاع بالتعاون المنتج مع بلدان أخرى ومع منظمات دولية، وبدءا من ٢٠٠٩ سيمد ليشمل المنظمات غير الحكومية. ويجري التعاون أيضا مع سلطات الحكم المحلي والإقليمي ووكالات إنفاذ القانون. وقد نُظم عدد من حلقات العمل والحلقات الدراسية بالتنسيق مع ائتلاف من المنظمات غير الحكومية. وقد نُظمت أيضا دورات تدريب على تقديم المساعدة إلى ضحايا الاتجار. لقد جُعل الاتجار جريمة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وفي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ تم التحقيق في ١٥٠ حالة تقريبا، إليها تضاف حوالي ٤٤ حالة لحد الآن في ٢٠٠٩، ما أسفر عن عدد كبير من المحاكمات. إن أحكاما مع وقف التنفيذ قد طُبقت إلى درجة كبيرة في حالة الفتيات دون السن القانونية، التي عوقب فيها الرجال المعينون عقوبة أشد كثيرا. ومنذ ٢٠٠٧ حوالي ثلث الضحايا ال ٣٢٠ اللواتي حُددت هويتهم وُضعن في الملاجئ، وقد تلقين المساعدة أو التعويض. وفي ذلك الصدد، لقد سعت الحكومة إلى تحسين العلاقات مع الصحافة ومع المنظمات غير الحكومية وثمة الآن تركيز أكبر من قبل وسائل الإعلام على المسألة.
- ٤١ - وواصلت القول إن خطة عمل وطنية معنية بقضايا الأسرة والمرأة تجري صياغتها بمقتضى مرسوم رئاسي. وتفصّل الخطة جميع الهياكل الاتحادية المشاركة. وتُقدم تقارير مرحلية إلى الحكومة كل ستة أشهر.
- ٤٢ - وأضافت قائلة إن مرسوما رئاسيا معنيا بالسياسة الخاصة بالمرأة قد اعتُمد في ٢٠٠٨. وقد ووجهت صعوبات في التنفيذ، ولكن في السنتين الماضيتين أنشئت آلية عمل، والآن بالتالي ترأس نساء إدارات محلية في ٣٥ منطقة من البلد. وأنشئت أيضا إدارات متخصصة لشؤون المرأة في كل منطقة، تدعمها مكاتب محلية لأمين المظالم. أنشأت اللجنة الحكومية المعنية بشؤون الأسرة والمرأة والطفل مركزا للتحليل لتقديم التوصيات بشأن التعليمات التشريعية والقضائية. وتم فعلا الحصول على نتائج إيجابية.
- ٤٣ - وواصلت القول إن التشريعات التي لم يبت فيها بشأن العنف المتزلي قد واجهت قدرا من المعارضة، وهي موضوع المناقشة مع المنظمات غير الحكومية والبرلمان والخبراء الدوليين. والتشريعات معروضة حاليا على لجنة السياسة الاجتماعية حيث لم يكن معارضا سوى أقلية، في أعقاب حملة فعالة لممارسة التأثير. ويبدو أن من المحتمل أن التشريعات ستُسنّ في حريف ٢٠٠٩.
- ٤٤ - وقالت إن الصعوبات الرئيسية ليست متعلقة بنوع الجنس ولكن، بدلا من ذلك، بفهم سبب ضرورة هذه التشريعات. وفي الواقع أن الرجال استفادوا أيضا وتُشن حملة إعلانية مكثفة لشحذ الوعي.
- ٤٥ - وقالت إن مشروع "القرن الحادي والعشرون دون العنف ضد المرأة" هام جدا. يجري إنشاء خمسة مراكز لضحايا العنف ويجري التخطيط لإنشاء مزيد منها. وبدأ فعلا تدريب الموظفين. والهدف هو توفير الدعم النفسي للضحايا.

٤٨ - وواصل القول إنه أنشئت جهة منسقة لعمل الوكالات والوزارات التسع التي تُعالج الاتجار بالبشر. وعُقدت اجتماعات شهرية وقُدمت تقارير سنوية إلى البرلمان.

٥٢ - وردا على الأسئلة عن الخطة لحماية حقوق الإنسان، قال إنها برنامج شامل جدا، يغطي بضعة مجالات مختلفة من النشاط. وهو يركز على نحو رئيسي على حماية حقوق الجماعات الضعيفة في أذربيجان، من قبيل اللاجئين أو المشردين داخليا أو النساء أو الأطفال أو السجناء. وكان لبعض الأنشطة جدول زمني محدد، وكانت أنشطة غيرها تجري بدون تاريخ محدد لنهاية.

٥٣ - وقال، وهو يتناول السؤال عن كيفية تصنيف التشريعات الأذربيجانية للجرائم الجنسية، إن القانون الجنائي ينطبق على الاغتصاب وعلى الجرائم الجنسية، بما في ذلك العنف الجنسي وحمل الأشخاص على الانغماس في الأنشطة الجنسية. وتلك الجرائم يُعاقب عليها بالسجن. وإحدى النقاط الهامة هي أن المرأة التي كانت ضحية العنف الجنسي لا يتعين عليها أن تثبت أنها قاومت مهاجمها حتى تكون هناك مسؤولية جنائية.

٥٤ - وواصل القول إن المحاكم يتوقع منها أن تأخذ في الحسبان الاتفاقيات الدولية، وعلى نحو خاص توصيات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات. إن السوابق القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان كانت مما اتبعتها المحكمة العليا الأذربيجانية.

٥٥ - وقال، وهو يجيب على سؤال عن التعاون بين مختلف وكالات إنفاذ القانون لمكافحة العنف ضد المرأة ولتعزيز المساواة بين الجنسين، إن ذلك التعاون قائم ليس فقط بين وكالات إنفاذ القانون ولكن أيضا مع الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة مثل مجلس حقوق الإنسان وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

٤٩ - السيدة حسينوفا (أذربيجان): قالت إن وزارة الشباب والرياضة قد أنشأت خطأ هاتفيا مباشرا مجهول الهوية مدة ٢٤ ساعة في اليوم لتقديم الدعم النفسي والاجتماعي، تلقى أكثر من ٦٠٠٠ مكالمة في عشرة أشهر فقط، معظمها من فتيات، بشأن قضايا من قبيل العلاقات بين الأشخاص والعنف الأسري والعنف الجنسي. والخط الهاتفي المباشر، المتاح حاليا في باكو، سُمِدَّ في كل أنحاء البلد، ويجري إنشاء مراكز إقليمية للأزمات.

٥٠ - السيد ممدوف (أذربيجان): أوضح أن وزارة العمل والحماية الاجتماعية قد أنشأت مراكز لمساعدة ضحايا الاتجار. وتقدم المراكز المساعدة النفسية والطبية وغيرها من أشكال المساعدة؛ وتقدم أيضا المساعدة في إعادة التأهيل المهني للضحايا. ولحد الآن أرسلت المراكز ١٣ امرأة للاشتراك في دورات التدريب المهني، و ٩ نساء للاشتراك في دورات دراسية لغوية. وبالإضافة إلى ذلك، قُدمت لضحايا الاتجار المساعدة النقدية من ميزانية الدولة، وفقا لمرسوم من لجنة الوزراء. وأنشئ أيضا خط هاتفي مباشر يُقصد به منع الجرائم المرتبطة بالاتجار بالأشخاص.

٥١ - السيد غوربانوف (أذربيجان): قال إن ٢٠٠٩ قد أُعلنت سنة الطفل في أذربيجان. كان ذلك ذا شأن لأن حقوق الأطفال مرتبطة ارتباطا لا تنفصم عراه بحقوق النساء ورفاهة الأسرة. وفي ذلك السياق، تجري مجموعة كاملة من الأحداث والأنشطة في البلد، بما في ذلك على نحو خاص تنفيذ خطة وطنية جديدة بشأن الصحة الإنجابية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢ وبرنامج لمكافحة الفقر في السنوات

جميع هذه القضايا. ولكن من بالغ الأهمية عدم تصنيف النساء والأطفال، عند الربط بينهم، بأهم جماعات ضعيفة من الأشخاص، وأنه يوجد فهم واضح أن هناك مساواة بين الرجل والمرأة ضمن الأسرة وأن حماية الطفل ينبغي توحيها خدمة للمصالح المثلى للطفل.

٦١ - السيدة باتن: ترى أنه لم يُقدم جواب واف على السؤال عن مشروع القانون الخاص بالعنف المتزلي. وترغب في معرفة ما إذا كان مشروع القانون ينص على أوامر الحماية والعقوبات التي يتوخاها للمجرمين.

٦٢ - ولاحظت أيضا أن البلد قد اعتمد بعض التدابير الخاصة المؤقتة فيما يتعلق بتوظيف النساء من قِبَل دوائر خدمات التوظيف. في القطاع الخاص أيضا اعتمدت بعض التدابير الخاصة المؤقتة للمشردات داخليا. من المهم سماع أن الحكومة ستتوخى اعتماد تدابير خاصة مؤقتة في مجالات أخرى أيضا.

٦٣ - السيدة أوري: ترغب في معرفة عدد ملاحى النساء المنشأة، وما إذا كانت الحكومة أو منظمات غير حكومية تديرها، واما إذا كان التخطيط يجري لإنشاء مزيد منها. وأيضا عن تدريب مسؤولي إنفاذ القانون بشأن مسائل الفساد واما إذا كان الجهاز القضائي على وعي بخطورة الاتجار بالأشخاص وبالخاصة بالحاجة إلى فرض أحكام متناسبة، بغض النظر عما إذا كان المقترفون رجالا أو نساء أو من كبار السن.

٦٤ - السيدة راسخ: قالت إنها سمعت من مصادر بديلة أن بعض ضباط الشرطة في الرتب الدنيا في أذربيجان قد شاركوا في خطف الفتيات والاتجار بهن واستغلاهن الجنسي وأنه لم يبذل جهد قوي من قِبَل الحكومة لإجراء التحقيق. وتود الحصول على معلومات عن هذه الحالة.

٦٥ - طلبت أيضا معلومات مفصلة عن الحماية المقدمة لضحايا التحرش الجنسي. ما هو نوع الخدمات الحمائية

٥٦ - السيدة حسينوفا (أذربيجان): أضافت أن أذربيجان تتمتع بتدابير خاصة مؤقتة في بعض الظروف، مثل تعزيز مشاركة المرأة في الحكم المحلي، الذي حددت حصص له. بيد أن الحصص لم تستعمل أبدا على المستوى الوطني لأن لدى أذربيجان ذكريات سلبية جدا من الحقبة السوفياتية، عندما سمحت الحصص التي حددتها الدولة للنساء بالتقدم لمجرد كونهن نساء. وبالتالي، بعد أن حققت أذربيجان الاستقلال، نشأ عزوف أكبر عن استعمال نظام الحصص: لو أرادت النساء أن يحققن التقدم فينبغي لهن أن يعلن ذلك استنادا إلى مزاياهن الموضوعية، وفقا لنفس الشروط المطبقة على الرجال. ولكن الحكومة، وهي تواصل توحي تقدم المرأة، تكتشف الحاجة إلى تلك التدابير وقد أذن مرسوم رئاسي بها.

٥٧ - وفيما يتعلق بالسؤال عن مشاركة المنظمات غير الحكومية، قالت إن ثمة جهة منسقة حكومية للتعاون مع المنظمات غير الحكومية. تلقت ٨٠ منظمة غير حكومية تقريرا منحا من الحكومة وكان بعضها يشارك بنشاط في الجهود الرامية إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين.

٥٨ - الرئيسة: دعت اللجنة إلى طرح أسئلة متابعة.

٥٩ - السيدة شيمونوفيتش: سألت عن الإمكانيات الحالية لإصدار أوامر حماية بموجب القانون المدني أو الجنائي. وإذا كانت هذه الأوامر لم تصدر بعد، هل تعتزم الحكومة إدراج نص عليها في القانون الجديد الخاص بالعنف المتزلي؟

٦٠ - وأكدت، وهي تشير إلى سنة الطفل في أذربيجان، على أهمية ربط الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاتفاقية حقوق الطفل. وفي نفس الوقت يجب عدم نسيان أن ٢٠٠٩ تصادف انقضاء ثلاثين سنة على إبرام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وعشر سنين على وضع بروتوكولها الاختياري. ولذلك سنحت فرصة للربط بين

٦٩ - وفيما يتعلق بالسؤال عن الملاجئ قالت إن في أذربيجان ملجأ أنشأته الحكومة وملجأ آخر أنشأته منظمة غير حكومية. ومن المخطط أن تنشئ إدارتها خمسة ملاجئ إضافية، فضلا عن ثلاثين ملجأ إضافية ستقيمها في نهاية المطاف وزارة العمل والحماية الاجتماعية.

٧٠ - وأضافت قائلة إن جانباً هاماً جدا من جوانب قضية العنف برمتها هو حالة النساء المتأثرات بالصراع في ناغورني - كاراباخ. عانت نساء كثيرات هناك من العنف الجسدي والنفسي، ولكن مصير كثير منهن مجهول بكل بساطة. لقد حاولت أذربيجان مرارا وتكرارا الحصول على المساعدة من المنظمات الدولية فيما يتعلق بمؤلاء النساء، وناشدت اللجنة طلبا لدعمها.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.

المتاحة، وكيف تُحمى وظائف الضحايا، وهل يوجد نظام للإبلاغ عن التحرش الجنسي، وما هي أنواع العقوبات المفروضة على المجرمين؟

٦٦ - السيد غوربانوف (أذربيجان): ذكر بأنه قد ذُكر فعلا أن القانون الجنائي ينطبق على العنف الجنساني وعلى الاتجار بالأشخاص. وبالإضافة إلى ذلك، قد تُفرض عقوبات مدنية على التحرش الجنسي. والنساء اللواتي قد تعرضن للعنف توفرت لديهن سبل الوصول إلى وكالات إنفاذ القانون وإلى نظام العدالة عموما. ويمكن أن تُصدّر أوامر بالحماية لمن، ويشمل القانون أحكاما وافية بغرض مقاضاة أي شخص يرتكب تلك الجرائم. ويشمل مشروع القانون بشأن العنف المتزلي أحكاما عامة ترمي إلى منع ذلك العنف، ولكن العقوبات المنطبقة ترد في القانون الجنائي.

٦٧ - السيد زالوف (أذربيجان): قال إنه أنشئ مكتب خاص للتحقيق الداخلي في وزارة الداخلية. ووظيفته هي استعراض تقارير أفراد إنفاذ القانون عن الانتهاكات. في السنوات الثلاث المنصرمة عالج المكتب أكثر من ٣٢٠ قضية من قضايا انتهاك القانون وحقوق الإنسان من قِبَل موظفي الوزارة. وبالتالي، حوكم حوالي ١٨ موظفا وأدينوا، وأُلغيت حوالي ٥٠ قضية، وتعرض البقية لمختلف التدابير التأديبية. ولم يكتشف المكتب أي قضايا فيها شارك موظفو إنفاذ القانون في الاتجار بالأشخاص، ولم يكتشف أي من هذه القضايا أمينُ المظالم أو المدعي العام أو وسائل الإعلام.

٦٨ - السيدة حسيوفا (أذربيجان): قالت إن مشروع القانون الخاص بالعنف المتزلي يشمل ابتكارات قانونية وينص على المساعدة القانونية والطبية والنفسية للضحايا، وأيضا على توفير الملجأ. ويشمل أيضا أحكاما ترمي إلى منع العنف المتزلي. واعتماد المشروع من شأنه أن يجعل من الضروري إجراء بعض التغييرات في القانون الجنائي القائم.